

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤٠٩٨، المعقودة يوم الاثنين،
٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠، الساعة ١٢/٢٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ليستريه	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	اوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن (S/1999/1285)

التقرير الثاني عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2000/13 و Add.1) المقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٧٠ (١٩٩٩)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن *(S/1999/1285)*

التقرير الثاني عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون المقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٧٠ (١٩٩٩) *(S/2000/13 و Add.1)*

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة إلى السيد هادي العنابي، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، الوثيقة S/1999/1285، والتقرير الثاني عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون المقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٧٠ (١٩٩٩)، الوثيقتان S/2000/13 و Add.1.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد هادي العنابي، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، فيما يتعلق بالحالة في سيراليون.

أعطي الكلمة لمساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد العنابي (تكلم بالإنكليزية): منذ أن قمنا بإحاطة مجلس الأمن لآخر مرة في ١٢ كانون الثاني/يناير، ظلت الحالة في سيراليون مستقرة نسبيا، رغم وقوع عدد من الحوادث الخطيرة التي سأشير إليها في هذه الإحاطة الإعلامية.

يعلم أعضاء المجلس أن الأمين العام، في الرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر والموجهة منه إلى رئيس مجلس الأمن، وكذلك في تقريره المقدم بعد ذلك إلى المجلس في ١١ كانون الثاني/يناير، أبلغ المجلس بأن حكومة نيجيريا قررت سحب قواتها المشاركة في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون.

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، كتب وزير الشؤون الخارجية في نيجيريا إلى الأمين العام موضحا أن حكومته

"مستعدة لأن تعلق لمدة ٩٠ يوما سحب القوات التي تعتبر ضرورية للحفاظ على الأمن في سيراليون إذا تسنى تحويلها إلى قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة".

وتوقعا لاعتماد مشروع القرار الذي من شأنه توسيع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، شرعنا في إجراء مفاوضات مع وفد نيجيري رفيع المستوى برئاسة رئيس هيئة أركان القوات المسلحة النيجيرية، اللواء مالو، وقد بدأت في الواقع في فريتاون اليوم. والغرض من هذه المحادثات هو مناقشة طرائق إدماج قوات ومعدات نيجيرية إضافية في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. واليوم، يقال إن هناك ٥٠٠ ٥ جندي من قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ما زالوا في سيراليون، ويتركز معظمهم في شبه جزيرة فريتاون وما حولها.

وفيما يتعلق بنشر البعثة، لعل أعضاء المجلس يتذكرون أنه، في ضوء انسحاب القوات النيجيرية من عدة مواقع رئيسية في سيراليون في نهاية كانون الأول/ ديسمبر من السنة الماضية، تعين على البعثة أن تعجل بعملية نشرها، رغم المخاطر الجسيمة التي ينطوي عليها ذلك، في ماكناي، وماغبوراكا، وكنيما، ودارو. وفي الوقت الحاضر، تنتشر قوات الأمم المتحدة أيضا في شبه جزيرة فريتاون، وفي مطار لونغي وعلى مقربة منه، وفي جزيرتي بابيل وتاسو، وفي بورت لوكو، ولونسار، وماسياكا، وروغبيري، وملتقى طرق مانو. وهناك سرية رد

سريع من الهند، فضلا عن سرية حرس وإدارة وسرية مهندسين، تنشر أيضا في فريتاون وما حولها. إضافة إلى ذلك، يجري استطلاع في منطقة كايلاهون استعدادا لنشر الكتيبة الهندية في تلك المنطقة.

والقوام الكلي للمكون العسكري في البعثة يبلغ حاليا ٨٣٠ ٤ فردا، بما في ذلك ٢٣٢ مراقبا عسكريا. بيد أن من الجدير بالملاحظة أن بعض الكتائب التي انضمت إلى البعثة تفتقر إلى معدات أساسية، مما يؤثر بالطبع على قدراتها العملية.

وينبغي أيضا ملاحظة أنه وقعت خلال الشهر الماضي حوادث عديدة واجه فيها أفراد حفظ السلام لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون عناصر متمردة، ولكنهم لم يردوا، في رأينا، بطريقة مرضية. وهذا بطبيعة الحال يثير قلقنا الخاص هنا في المقر، ويثير أيضا قلق الممثل الخاص للأمين العام، السيد أدينيجي وقائد القوة اللواء جيتلي. وقد جرى تناول ودراسة الأمر بشكل مكثف في اجتماع الدول المساهمة بقوات، الذي عقد يوم الجمعة الماضي، وفي يوم الجمعة أيضا عقد المستشار العسكري اجتماعا منفصلا لمناقشة هذه المسائل مع ممثلي الدول المساهمة الكبرى بقوات. وفي الوقت نفسه، لا يزال الممثل الخاص وقائد القوة يتشاوران ميدانيا مع جميع قادة الفرق ليؤكدا لهم ضرورة تطبيق قواعد الاشتباك الخاصة بالبعثة تطبيقا تاما، وضرورة تطبيقها تطبيقا حازما، وفقا للولايات التي أوكلها مجلس الأمن إلى البعثة. وأثناء ذلك، يعمل الممثل الخاص مع فوادي سنكوه وجوني بول كوروما للقضاء على محاولات عناصر المتمردين الأخيرة لتقييد حرية البعثة في الانتقال، ولكفالة إعادة الأسلحة والمعدات التي استولت عليها عناصر المتمردين هذه من قوات الأمم المتحدة.

لا بد لي من القول بأن الحالة الأمنية في البلاد لا تزال صعبة مع تواتر أعمال العصابات بكثرة في نصب الكمائن والخروج على القانون والنهب والسلب في عدد من المناطق. واستمرار محاولات تقييد انتقال أفراد الأمم المتحدة في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، كما ذكرت توا، مصدر قلق خطير أيضا. وبينما ظلت فريتاون ولونغي هادئتين نسبيا، حدثت في الأسابيع الأخيرة زيادة ملحوظة في أنشطة المتمردين، وعلى وجه الخصوص على طريق بورت لوكو - لونغي. وفي بورت لوكو نفسها، وفي أعقاب انفجار قنبلة يدوية في مخيم لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ظلت الحالة الأمنية متوترة. وأبلغ أيضا عن انتهاكات لوقف إطلاق النار في مناطق أوكرا هيلز، وبيبيل آيلاند وماسياكا. وبالإضافة إلى هذا، أبلغت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون عن تصاعد التوتر في دارو وسيغبويما نتيجة لتحركات قامت بها عناصر مسلحة تابعة للجبهة المتحدة الثورية.

ومن ناحية أخرى، منذ قدمنا إحاطتنا الإعلامية الأخيرة للمجلس، أطلق قادة "متمردون تابعون لجيش سيراليون السابق في أوكرا هيلز سراح أكثر من ٦٠ جنديا من الأطفال.

وفيما يتعلق بعملية نزع السلاح، فإنها لا تزال بطيئة، عدا في منطقة بورت لوكا حيث نزع سلاح عدد كبير من المقاتلين الآخرين مؤخرا. واعتبارا من ٣ شباط/فبراير - نهاية الأسبوع الماضي - نزع سلاح ٦١٦ ٧ مقاتلا من المقاتلين السابقين. ووقعت أيضا حالات يصل فيها المقاتلون السابقون إلى مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دون أسلحة أو معهم قنابل يدوية فقط. وينبغي ملاحظة أنه في اجتماع عُقد مؤخرا للجنة المراقبة المشتركة في فريتاون، أدعى ممثلون للمتمردين أن قيادة الجبهة المتحدة الثورية لم تسمح لقادتها بتسليم أسلحتهم. وهذه التصرفات المتناقضة من جانب قادة المتمردين تثير بطبيعة الحال أسئلة فيما يتعلق باستعدادهم للتعاون بحسن نية مع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولتنفيذ التزاماتهم وفقا لاتفاق لومي.

في الوقت نفسه، لا تزال هناك دلائل على أن الرئيس كبه، وفوداي سنكوه وجوني بول كوروما قد يصدرون بيانا صحفيا يقترحون فيه تحديد يوم ٢٩ شباط/فبراير موعدا نهائيا لإنهاء عملية نزع السلاح. ويعتقد الممثل الخاص للأمين العام - ونحن نتفق معه بطبيعة الحال - على أن أي موعد نهائي لنزع السلاح ينبغي أن يكون واقعيا وعمليا. وهو يناقش الآن هذا الموضوع مع الرئيس والأطراف الأخرى المعنية.

فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، جرى القيام بمهمتين تابعتين للأمم المتحدة لتقييم حقوق الإنسان يومي ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير في بورت لوكو وكابالا. في بورت لوكو، يبدو أن معظم انتهاكات حقوق الإنسان ارتكبتها عناصر تابعة للقوات المسلحة السابقة لسيراليون من منطقة أوكرا هيلز. وهناك تقارير يومية تقريبا من هذه المنطقة عن أعمال سلب، وحرق ديار،

ومضايقة واختطاف للمدنيين، فضلا عن الاعتداء الجنسي واختطاف الأفراد.

أما في كابالا فقد خفت إلى حد ما في الشهر الماضي حوادث المضايقة والاختطاف والاغتصاب. ولكن، لا يزال السكان المدنيون يضايقهم مقاتلو القوات المسلحة السابقة في سيراليون الذين يجوبون المنطقة بحثا عن الغذاء والمأوى. وفي المناطق التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية حول أليكاليا، يؤثر الفرض المستمر المزعوم للضرائب على توفير الغذاء محليا.

وتحقق بعض التقدم فيما يتعلق بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة. وقد أبلغ المدعي العام ووزير العدل في سيراليون يوم ٢ شباط/فبراير الممثل الخاص للأمين العام بأن مشروع النظام الأساسي لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة قد تم وضعه. ومن المتوقع أن يوزع مشروع النظام الأساسي على مجلس الوزراء قريبا، بغرض اعتماده من جانب البرلمان، ومن المأمول أن يتم هذا في أواخر هذا الشهر. وفي الوقت نفسه ظلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يساعدان الحكومة في استعداداتها لإنشاء لجنة حقوق الإنسان.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا يزال انعدام الأمن يعطل خطط التوسيع السريع للعمليات الإنسانية داخل البلاد، بدءا بماكيني. وقد أجل إيفاد بعثة تقييم إنساني شامل مشتركة بين الوكالات إلى تلك المناطق حتى هذا الأسبوع بسبب نشاط المتمردين. وفي كابالا، لا يزال العاملون في تقديم المساعدة الإنسانية يتعرضون لمضايقات المقاتلين المسلحين. ونتيجة لذلك، برغم جهود وكالات الأمم المتحدة، ظلت الأنشطة الإنسانية في الأجزاء الشمالية والشرقية من البلاد محدودة.

وقد أكمل البنك الدولي، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توا بعثة رفيعة المستوى إلى سيراليون لاستكشاف الاستجابات العملية التي تستهدف تقوية الرابطة بين المساعدة الإنسانية وإعادة البناء والتنمية في وقت مبكر. والمشاورات المبدئية لتحقيق هذا مع المجتمع الإنساني من المقرر إجراؤها قريبا في جنيف.

أخيرا، لدي كلمة عن التطورات السياسية التي وقعت مؤخرا. عقد في فريتاون في ٢٤ كانون الثاني/يناير الاجتماع الثاني للجنة التنفيذ المشتركة. وقد أكد هذا الاجتماع التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمواصلة المشاركة بشكل كامل في عملية السلام. والرئيس الحالي للجماعة، الرئيس كوناري، رئيس جمهورية مالي، أعلن نيته القيام بزيارات مع الرئيس كبه، وفوداي سنكوه، وجوني بول كوروما، إلى مقاطعات سيراليون لمحاولة إعطاء دفعة جديدة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعيَّن الرئيس كوناري أيضا مبعوثا خاصا لسيراليون لكفالة التنسيق الفعال بين الجماعة الاقتصادية وسائر الشركاء في عملية السلام.

إلا أن تنفيذ اتفاق لومي لا يزال صعبا. ذلك أنه في يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير، بينما كان فوداي سنكوه يخاطب قادة الجبهة المتحدة الثورية في ماكيني، أصدر إليهم توجيهاته بعدم السماح بانتشار أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. وردَّ الممثل الخاص، السيد آدينيجي، على ذلك ببيان عام شديد اللهجة، مما حمل السيد فوداي سنكوه أن تعليقاته قد أسيء فهمها.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، أعلن فوداي سنكوه، بوصفه رئيسا للجنة إدارة الموارد الاستراتيجية، وإعادة التعمير والتنمية الوطنية، عن وقف لجميع أنشطة زرع الألغام، وكذلك إلغاء تصاريح زراعة الألغام الصادرة قبل ٢٤ كانون الثاني/يناير. وأعلنت الحكومة عن تأييدها لهذا الإعلان. إلا أن بعض أعضاء البرلمان أعربوا عن عدم ارتياحهم لهذا القرار. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه لا لجنة إدارة الموارد الاستراتيجية ولا لجنة توطيد السلام قد بدأتا عملهما بعد، وأن الحكومة تتشاور حاليا مع السيد سنكوه والسيد كوروما حول كيفية الإسراع بعمل هاتين المؤسستين. وفي هذه الأثناء، استقال السيد كوروما رسميا من الجيش السيراليوني في ٢٨ كانون الثاني/يناير، وذلك فيما يبدو ليتمكن من السعي إلى تحقيق أهدافه بالوسائل السياسية، بينما ألمح السيد سنكوه في تصريح عام إلى إمكانية أن يترشح للرئاسة في الانتخابات التي ستُجرى في السنة المقبلة.

وختاما، نرى أن من المهم للقادة الإقليميين وأعضاء مجلس الأمن، فرادى أو مجتمعين، أن يواصلوا إشراك جميع الأطراف في هذه العملية وإشعارهم بضرورة الوفاء بالتزاماتهم بموجب اتفاق لومي والتعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في تنفيذ ولايتها. وفي هذا الصدد، يمثل النهج النشط الذي يتبعه الرئيس كوناري تجاه التسوية السلمية في سيراليون تطورا

مشجعا للغاية. والزيارة المشتركة المقترحة التي سيقوم بها الرئيس كوناري، والرئيس كبه والسيد سنكوه والسيد كوروما إلى الأقاليم تلقي الضوء أيضا على الحاجة الماسة إلى بسط إدارة الدولة في أنحاء البلد.

ويؤمل لإنشاء وجود موثوق به لبعثة الأمم المتحدة في المواقع الاستراتيجية في جميع أرجاء سيراليون، بما في ذلك في كيلاهون وحولها، أن ييسر هذه العملية. ونحن والممثل الخاص نعمل بنشاط في سبيل هذه الغاية. وفي ذات الوقت، من المهم أيضا مواصلة وتعزيز الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف الجارية فيما يتعلق بتدريب الشرطة السيراليونية العسكرية والمدنية بغية الدفع بتنفيذ اتفاق لومي إلى الأمام.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر السيد عنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إننا في غاية الامتنان للسيد عنابي على إحاطته الإعلامية وعلى كل العمل الشاق الذي تقوم به إدارة عمليات حفظ السلام لجعل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تباشر عملها في الميدان.

وفي هذه اللحظة أود فقط أن أتوجه ببضعة أسئلة عن قدرة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على الانتشار. فأولا فيما يتعلق بالجهود السّوقية التي يتعين زيادتها، كنت أود أن أسأل عما إذا لم تزل هناك جوانب قصور أم أن الفجوة سُدت بمتعهدين مدنيين. وهل السّوقيات هي التي تؤثر على القدرة على نشر البعثة خارج فريتاون في تاريخ مبكر، أم أننا نذهب إلى مدى أبعد في مسألة قدرة فِرق البعثة في هذه المرحلة على المضي أبعد من منطقة عمليات محدودة جدا؟ وثالثا، هل يمكن أن يخبرنا السيد عنابي عن أي البلدان وافقت حتى الآن على المساهمة بقوات لتوسيع بعثة الأمم المتحدة وهل يمكن أن يعطينا فكرة أوضح عن الأطُر الزمنية التي يتصورها للنشر الكامل؟

وسأتوقف هنا. وسأدلي بتعليقات أخرى عندما نأتي للجلسة الثانية.

السيد فون والصوم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): إننا ممتنون لمساعد الأمين العام السيد عنابي على إحاطته الإعلامية الواقعية والتي تكاد أن تكون غير مطمئنة.

إن مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده مشروع منبِّه للذهن تماما. فهو يرصد بوضوح جوانب القصور الرئيسية في تنفيذ اتفاق لومي للسلام قبل أن يركز الاهتمام على المشكلة العاجلة المتمثلة في انسحاب فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهذا هو الترتيب الصحيح.

ومجلس الأمن مدعو إلى أن يُمكِّن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من أن تتولى المهام الأساسية بموجب الفصل السابع من الميثاق التي كانت تقوم بها سابقا بشجاعة وروح تضحية قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية، من نيجيريا وغينيا وغانا. ومجلس الأمن بملئه لهذه الفجوة سيُمكِّن الأمم المتحدة من مواصلة مساعدة الأطراف في تنفيذ ما اتفقت عليه في لومي في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، غير أن مشروع القرار يؤكد على نحو صحيح أن المسؤولية عن نجاح عملية السلام تقع في نهاية المطاف على الأطراف نفسها.

وفي مشروع القرار يكرر مجلس الأمن دعوته إلى الأطراف أن تفي بكل التزاماتها المترتبة على اتفاق لومي للسلام، ولكن بعض العناصر الهامة في عملية السلام قد ووجهت بتأخيرات خطيرة. ويجب المحافظة على الزخم الذي أحدثه اتفاق لومي والأمل الذي حمله. وعلى وجه الخصوص، يتطلب الأمر ما يلي. يجب على الأطراف، وخصوصا حزب الجبهة الثورية المتحدة أن تبذل كل جهد للإسراع بعملية التجريد من السلاح والتسريح والإدماج وتشجيع المزيد من المقاتلين السابقين على إلقاء سلاحهم. والاجتماع الأخير للجنة المراقبة المشتركة قد وصف نجاح عملية التجريد والتسريح والإدماج بأنه عند الحد الأدنى. ويجب على الأطراف، وخاصة حزب الجبهة الثورية المتحدة، أن تمتنع عن الأعمال العدوانية ضد موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. ويجب عليها أيضا أن تضع حدا للبيانات العامة المشينة للسمعة والموجهة ضد الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والتي تعرِّض عملية السلام للخطر.

وعلى الذين يروعون السكان المدنيين في سيراليون أن يتبينوا أن العفو العام الوارد في اتفاق السلام لا يمتد إلى الفظائع المرتكبة بعد التوقيع على اتفاق لومي للسلام. والآلية التي دعا إليها ذلك الاتفاق يجب أن تُنشأ وأن تعمل بكامل طاقتها. وهذا ينطبق بوجه خاص على لجنة الحقيقة والمصالحة، وينطبق أيضا

على لجنة إدارة الموارد الاستراتيجية، وإعادة التعمير والتنمية الوطنية.

وإعادة تنظيم قطاع مناجم الماس التي أعلن عنها مؤخرا رئيس لجنة إدارة الموارد الاستراتيجية، يجب أن تكون في توافق تام مع المادة السابعة، الفقرة ٦، من اتفاق لومي. ويجب على اللجنة أن تكفل استخدام العائدات لتنمية سيراليون، وخاصة التعليم العام، والصحة العامة، وتنمية الهياكل الأساسية وتعويض المعوقين من ضحايا الحرب، وكذلك إعادة التعمير والتنمية فيما بعد الحرب.

وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، يود وفدي أن يبدي الملاحظة التالية: وهي أن الأنشطة المثيرة للإعجاب التي قام بها السفير فاولر بوصفه رئيسا للجنة جزاءات أنغولا قد فتحت عيوننا على المدى المنذر بالخطر الذي يمكن أن تغذي به الموارد الطبيعية الصراع. ويكاد المرء يميل إلى الاستنتاج بأن بعض البلدان الأفريقية في نعمة من فقدان الموارد المعدنية. وهذا بالطبع ليس استنتاجا عمليا، ولكنه يشير إلى وجود مشكلة حقيقية. ووفدي يرحب بتبادل الآراء بشأن هذا الموضوع بوجه عام. ومن الواضح أيضا أنه ذو صلة في سياق غرب أفريقيا.

ونظرا لطلب المشاركة الدولية الوارد في اتفاق لومي للسلام، نرى أن المجلس يتحمل المسؤولية في هذه المسألة أيضا عن احترام الاتفاق نصا وروحا كي يتسنى استعمال الموارد الغنية لسيراليون في إحلال السلام وتحقيق الازدهار بدلا من تأجيج الحرب الأهلية.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير غرينستوك ووفده، فضلا عن الخبراء المعنيين على عملهم الجاد والممتاز الذي مكَّن من وضع مشروع قرار واقعي بشأن الحالة في سيراليون. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد هادي عنابي الذي قدم لنا كالمعتاد إحاطة إعلامية شاملة وواضحة جدا عقب عرض تقرير الأمين العام.

وأود أن أؤكد مجددا الالتزام القوي جدا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما رئيسها الحالي، الرئيس ألفا عمر كوناري، بإحلال السلام العاجل في سيراليون. وأود كذلك أن أؤكد على أهمية دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي، وهو الدعم الذي نرى أنه ضروري إذا أردنا تنفيذ اتفاق لومي للسلام بنجاح.

لن اتناول الملاحظات التي أبداها السيد عنابي في هذه المرحلة، لكنني سأكتفي بالإعراب عن أملنا في التنفيذ السريع لمشروع القرار الذي سيبت فيه المجلس في وقت لاحق. ووفد بلدي يؤيد مشروع القرار ذلك.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نعترف بأن الأحداث الجارية في سيراليون تسير في الاتجاه الصحيح منذ إبرام اتفاق لومي للسلام. ومع ذلك، بما أن الحالة في سيراليون ما زالت تدعو إلى الحذر، فإن استمرار تدخل الأمم المتحدة من أجل إحلال السلام في ذلك البلد يتصف بأهمية كبرى. ومع قرب انسحاب قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فمن الضروري للغاية أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية أكبر هناك. وبنغلاديش أيدت توسيع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لمنع حصول أية فجوة أمنية في سيراليون قد تخرج عملية السلام عن مسارها، ونحن نرحب بتوصيات الأمين العام في هذا الصدد.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا للتو الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد هادي عنابي. ونود منه أن يقدم لنا معلومات، ربما لاحقا، عن الظروف القائمة على الأرض حيث سينتشر فيما بعد أفراد إضافيون من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ونهتم أيضا بأن نتلقى معلومات عن الحالة المتعلقة بالشرطة المدنية التي ستدرب قوة الشرطة في سيراليون غير الموجودة تقريبا في الوقت الراهن. ونود أن نعلم ما إذا كان عدد أفراد الشرطة المدنية البالغ حاليا ٦٠ فردا كافيا للاضطلاع بمسؤولية التدريب. ونود أيضا أن نتلقى معلومات عن الموعد النهائي لنزع السلاح المحدد بتاريخ ٢٩ شباط/فبراير؛ ونغتنم هذه الفرصة للطلب إلى الأمين العام أن يبقينا على اطلاع بالتطورات الحاصلة في هذا الصدد.

ويسرنا أن مشروع القرار الذي سننظر فيه في وقت لاحق من اليوم يؤكد مجددا الالتزام القوي للمجلس بمواصلة دعم الجهود المبذولة من أجل إحلال السلام وإعادة الإعمار في سيراليون. فهو سيوفر لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ما يكفيها من ولاية وقوة على الأرض لتيسير التنفيذ الكامل لاتفاق لومي للسلام.

وهنا، نود أن نؤيد الملاحظة التي أبداها السفير فان والصم فيما يتعلق بحالة الموارد وارتباطها بتنفيذ

الجزاءات وعناصر أخرى من اتفاق لومي. ونشاركه بقوة في دعم المناقشات التي ستجرى مستقبلا في هذا الصدد.

ومع ذلك، فإن التنفيذ الكامل للاتفاق يقع في نهاية المطاف على زعماء سيراليون وشعبها. فيتعين عليهم أن يعملوا جاهدين من أجل إعادة توليد ثقافة السلام في سيراليون. وحينئذ وحده سيكون هناك سلام دائم ومصالحة حقيقية. ونحن على اقتناع بأن مشروع القرار يعزز ذلك الهدف النهائي، وبأنه سيسهم في تحقيقه.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة للسيد عنابي كي يرد على الملاحظات والأسئلة التي وجهت إليه.

السيد عنابي (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بقدرة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على الانتشار والعمل: كما قلت في إحاطتي الإعلامية، فإن الجنود المتاحين للأمم المتحدة في إطار أنظمة العتاد الجديدة يتوقع أن يأتوا بكامل عتادهم وفقا للمعايير المتفق عليها، وأن يكونوا مكتفين ذاتيا لفترة لا تقل عن ٦٠ يوما. والآن، هناك بعض المساهمين يجدون في بعض الأحيان صعوبات في الوفاء بهذه المتطلبات، وأنا لمَّحت إليهم بذلك. وجوانب النقص هذه في العتاد تخلّف أثرا على القدرات العملية للجنود. ولقد تعيَّن علينا أن ننشر بعض الجنود قبل أن يكونوا مستعدين استعدادا كاملا وذلك في كانون الأول/ ديسمبر الماضي عندما لم نكن نتوقع نشرهم، بسبب انسحاب فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من بعض المواقع. ونحن في صدد العمل مع المساهمين للتوصل إلى أفضل طريقة للتعويض عن جوانب النقص هذه في العتاد أو تشجيعهم على ذلك. وإننا ننظر أيضا في إمكانية توقيع عقود مدنية للتعويض عن جوانب النقص هذه.

وأنا لن أدعي بأننا نملك جميع العتاد السوقي الذي نحن بحاجة إليه؛ فهناك دائما تأخير في جميع عملياتنا. بيد أن الصعوبات الرئيسية التي نواجهها في هذا الوقت فيما يتعلق بقدرتنا العملية سببها جوانب النقص الحاصلة في عتاد بعض الفرق: وهو عتاد كان يفترض أن يتوفر لها ولكنه ليس متوفرا الآن.

وفيما يتعلق بتوسيع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، فإننا بالطبع نجري مفاوضات نشطة مع عدد من البلدان التي أعربت عن اهتمامها بالمشاركة والتي قدمت عروضا للمشاركة في البعثة الموسعة للأمم المتحدة في سيراليون. ولدينا بالفعل كتيبتان نيجيريتان في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ونتوقع أن تكون لدينا كتيبتان نيجيريتان أخريان فضلا عن سرية آلية؛ بالإضافة إلى ذلك، لدينا عروض قدمتها أربعة بلدان أخرى أفهم أنها تنتظر اعتماد مشروع القرار قبل أن يتسنى لها تأكيد عروضها رسميا.

وفيما يتعلق بمتطلبات الشرطة المدنية، فإن الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام بتوفير ٦٠ فردا من أفراد الشرطة المدنية - مقابل ستة أفراد كانوا هناك سابقا، وهي زيادة كبيرة - تم بالتشاور بشأنه مع سلطات الشرطة المحلية، فضلا عن بعض الشركاء الدوليين الآخرين المشاركين في تقديم المساعدة إلى الشرطة المحلية على أساس ثنائي.

ورئي أن هذه الأعداد ينبغي أن تكون كافية للوفاء بالمهام التي يتوقع منهم القيام بها، وهي مهام تقتصر على إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى الحكومة بشأن إعادة هيكلة قوات الشرطة المحلية وتدريبها. وبعبارة أخرى، لن تضطلع قوات الشرطة مباشرة بأداء مهام المحافظة على القانون والنظام، بل ستقدم المشورة بشأن التدريب وإعادة الهيكلة فقط. وسنقيم أيضا وجودا في مواقع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وكذلك في بعض المراكز السكانية الرئيسية، وذلك بغرض إسداء المشورة بشأن المحافظة على القانون والنظام وليس بغرض الاضطلاع مباشرة بتنفيذ مهام الشرطة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر السيد هادي عنابي على توضيحاته وإجاباته.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.٠

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

————